الأمم المتحدة

E/CN.5/2014/NGO/47

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي وتحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدَّم من رابطة المتقاعدين الأمريكية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمَّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

091213 091213 13-57613X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

رابطة المتقاعدين الأمريكية هي منظمة غير حكومية لا تستهدف الربح وغير حزبية، وتضم بين أعضائها أكثر من ٣٧ مليون شخص، وتساعد الأشخاص على تحويل أهدافهم وأحلامهم إلى احتمالات واقعية، وتعزّز المجتمعات المحلية وتكافح من أجل القضايا التي تهم معظم الأُسر، مثل الرعاية الصحية والعمالة وأمن الدخل وخطط للتقاعد وتوفير المرافق بتكلفة مقبولة والحماية من الاستغلال المالي.

وقد تعاونت الرابطة مع الأمم المتحدة على مدى ٤٠ سنة تقريباً من خلال مشاركتها في المؤتمرات الكبرى والمساعدة في تشكيل قاعدة دولية تهتم بالشيخوخة. وظلّت الرابطة منذ تأسيسها في عام ١٩٥٨ تعمل بمثابة مصدر رئيسي للمعلومات العالمية والدعوة على الصعيد العالمي للقضايا التي تمس السكان المسنّين وتعزّز شبكة النشطاء الذين يعتقدون أن كل شخص ينبغي أن يتقدّم في السن بكرامة وثبات في الغرض.

وتتشرف الرابطة بأن تشارك في الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية وتثني على الأمم المتحدة لمبادراتها السابقة التي اتخذتها لإدماج الشيخوخة في التخطيط الإنمائي.

إننا الآن في العقد الثاني مما يسمّى ''قرن الشيخوخة''، وأبعاده معروفة. ومن بين أكثر الإسقاطات صعوبة في المواجهة ما يلي: لأول مرة في التاريخ سيتجاوز عدد الأشخاص من بين سكان العالم الذي يبلغ سنهم ٦٠ سنة وما فوقها عدد الأطفال بحلول عام ٢٠٤٥، وبحلول عام ٢٠٥٠، سيتخطّى شخص واحد من بين كل خمسة أشخاص في البلدان النامية سن الستين.

وعلى الصعيد العالمي، يعيش الآن على سطح الأرض ثلثا جميع الأشخاص الذين بلغوا ٦٥ سنة على الإطلاق منذ فجر الإنسانية. ويجري تجاوز عتبات كبرى وينطوي ذلك على عواقب غير معروفة على التنمية.

وحيث تعمل هذه التحوُّلات الديمغرافية على إعادة تشكيل سياقات الأمن الاجتماعي في أنحاء العالم، فإن ذلك سيكون اختباراً لقدرة الحكومات على توفير النوعية الأساسية من الحياة لمئات الملايين من المواطنين الأكبر سنّاً. وسيتعيّن إعادة تقويم التوافقات الاجتماعية وإعادة تشكيل نُظم الدعم للوفاء باحتياجات الشيخوخة. وترى الرابطة أن هذه التحوُّلات تثير أسئلة عن كبار السن و كيف سيعيشون: هل ستكون مجتمعاتهم 'صالحة للعيش'؟ وهل ستتاح لهم فرص الوصول إلى الرعاية الصحية التي يحتاجونها؟ وإلى أي مدى سيتمتعون بالأمان المالي؟

إن الكثيرين يعتبرون الشيخوخة قضية إنمائية لا تستدعي كثيراً من الاهتمام. أما بالنسبة للرابطة فإن هذا ليس صحيحاً بالمرة. فالشيخوخة هي بالأحرى واحدة من أهم القضايا الاستراتيجية التي يواجهها العالم على الإطلاق. ويتطلّب التقدُّم في السن على الصعيد العالمي اهتمامنا واستثماراتنا. والخطوة الأولى هي تغيير الطريقة التي تفكِّر بها المجتمعات في الوصول إلى ما بعد سن الخمسين.

وقد أصبح من المعروف تقليدياً اليوم أن وضع الأشخاص المسنّين في جميع المجتمعات يتشابك مع صُنع استراتيجيات الإنصاف الاجتماعي والصحة والنمو الاقتصادي – وهي ثلاث ركائز أساسية للتنمية. ونحن في رابطة المتقاعدين الأمريكية نؤمن بأنه من المهم بنفس القدر أن ننظر إلى طول العمر في إطار الإنجاز وليس في إطار المشكلة. وعندما نفعل ذلك فإننا نفتح إمكانات أوسع أمام نوع من الابتكار السياسي اللازم لإقامة هذه الركائز لصالح الجميع في كل مكان.

وتشعر جمعية المتقاعدين الأمريكية بالتفاؤل. فقد كنا دائماً ننظر إلى الشيخوخة باعتبارها فرصة للاستفادة من الحكمة والقيمة التي يمثّلها كبار السن بطرق تؤدّي إلى تحسين المجتمع للجميع – من خلال دعم التداخلات السياساتية التي تؤدّي على سبيل المثال إلى: (أ) تشجيع التقدُّم في السن في نفس المكان – أي في مجتمعات يمكن العيش فيها مع وجود مسكن يمكن تحمّل تكلفته وخدمات يمكن الوصول إليها وخيارات كافية لإمكانية التنقُّل؛ و (ب) تمكين الأفراد ليصبحوا مستهلكين مستنيرين للرعاية الصحية؛ و (ج) تمكين المسنّين من العمل لفترات أطول، وبذلك نسبغ دينامية على أسواق العمالة.

ومع ذلك، لا يزال الوصم والتمييز ضد المسنّين يستمران ويعرقلان الاندماج الاجتماعي الحقيقي. وفي كثير من البلدان يؤدّي الحكم السيئ إلى استدامة الحواجز التي تحرم كبار السن من الوصول إلى الخدمات الحيوية وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. ولا يزال الفقر المدمّر يعتصر الملاين ويعزلهم فعلياً عن أي مشاركة مجدية في الحياة العامة.

والتحدّي الجاري يتمثّل في هدم هذه الحواجز وضمان الحقوق وخلق سياقات إيجابية للتنمية لصالح كبار السن في كل مكان. وسيستتبع ذلك تركيز الأفكار على السيناريو الذي يتحقَّق الآن في كثير من البلدان – أي سكان يسيرون بسرعة نحو الشيخوخة مع تحسُّن العمر المتوقَّع وتحديات الرعاية الصحية وعدم اليقين المالي. وتتسم ''عدسة'' التنمية التي نستخدمها في الاستجابة لهذا السيناريو بأهمية حاسمة.

وأهم ما يشغل فكرنا هو أن الشيخوخة تمثّل فرصة. وهذه العدسة تعتبر المشاركة في التنمية عنصراً محايداً من ناحية السن والقدرة. وهي عدسة تنظر إلى التنمية باعتبارها وسيلة

لتوسيع الفرص للجميع وتنطوي على توقُّع اعتناق هذا النهج إزاء مسار الحياة في إطار التنمية المقبل.

وبالنسبة لنا، لا ينبغي أن يتخلّف أحد – بمن في ذلك كبار السن والمجموعات المهمّشة الأخرى. إذ يجب ترسيخ الشيخوخة في جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥. وكبار السن هم مِعين لا ينضب من المهارات والحكمة والخبرة. وهم على أصعدة كثيرة أصول يمكن استخدامها في تداخلات التنمية المستدامة.

وينطبق الإدماج الاجتماعي من تحويل المجتمعات لتصبح صالحة ليعيش فيها الجميع ولكي يحافظ الأشخاص من سن الخمسين وما فوقها على استقلالهم ويواصلون مشاركتهم في مجتمعاتهم ويتمتعون بنوعية الحياة مع تقدُّمهم في السن فإنه يجب أن يتاح لهم الاختيار – في التنقل والإسكان والعمالة والخدمات الداعمة.

وإذا حدث ذلك، فإنهم سوف يقومون بتنقلات أكثر خارج بيوتهم، وسوف يواصلون اتصالهم بأصدقائهم وسوف يشاركون بدرجة أكبر في الحياة وسوف يعتنقون أساليب حياة صحية ومتوازنة بدرجة أكبر. والأشخاص فوق سن الخمسين يريدون أن تكون مجتمعاتهم صالحة للحياة لأنهم يريدون البقاء فيها.

وتنطوي هذه الفكرة على أهمية عالمية. ففي كل أنحاء العالم، تستجيب الحكومات ويستجيب القطاع الخاص لهذه الرغبة الأساسية في صلاحية العيش وللاتجاهات الديمغرافية التي تنشئ حتمية الحاجة إلى مجتمعات صالحة للعيش، بصورة مبتكرة وبفكر جديد. وفي كثير من البلدان، تتشكّل أسواق للمجتمعات الصالحة للعيش – من ناحية الإسكان والتكنولوجيا والنقل والخدمات – وهي أسواق جديدة لم تكن قائمة من قبل.

ومساهمة المسنّين في المجتمعات تشهد على قدرة العلاقات القوية بين الأجيال. فعلى سبيل المثال، يتصف الأجداد بأنهم السند الصلب والقلب النابض والروح الخفَّاقة للقرى في أنحاء المعمورة. وهؤلاء الأجداد يعتبرون أن تربية الأحفاد اليتامى يعني الحفاظ على طريقة حياة تتمحور حول المجتمع وتوفِّر قدراً من الأُلفة والسلامة والأمل – وهي أمور تسمح للأطفال بالازدهار.

والحقيقة الأكبر هي أن الأجيال اليوم تترابط بصورة أوثق عن أي وقت مضى. ويحاول كل جيل أن يساعد الجيل الذي يليه. وهذا الترابط يدوم طوال العمر. وهذه فكرة تتجاوز تلك الأشياء التي تفرِّق بين الأشخاص والأمم والحكومات – وتشكِّل أساساً للتكامل الاجتماعي في كل مكان.

وقد حذَّرَنا غاندي من قبل عندما قال ”علينا أن نتذكَّر وجوه أفقر من نرى من الناس وأضعفهم، وأن نسأل أنفسنا إن كانت الخطوة التي نُزمِع اتخاذها ستكون ذات فائدة لهم“. إن هذه الفكرة تقودنا إلى واقع عدم المساواة الجاثم، وواقع أن ملايين الأشخاص قد تخلّفوا عن الباقين.

ولم يعد بمقدورنا أن نكتفي بالكلام الأجوف عن الفروق وعدم المساواة. إذ أن عدم المساواة في أي سياق تعني أن الوصول إلى الفرص ليس على قدم المساواة. وبالمعنى الشامل، تهدف التنمية إلى أن تكون ترياقاً لعلاج عدم المساواة وتعني التنمية بالضبط فتح الفرص أمام الجميع. ويجب أن يعيد الإطار الإنمائي القادم المصداقية إلى الفكرة القائلة بأن التنمية تحمل جميع القوارب.

وكما كتب كيفين واتكينز من معهد التنمية عبر البحار، ليس من المقبول أن يكون ”المولد في أسرة في أجزاء كثيرة من أفريقيا سبباً في ارتفاع خطر الوفاة مبكراً بمعامل ١ إلى ٥. وأن تكون الفتاة الريفية الفقيرة في باكستان معرّضة لأكثر من ثلاثة أضعاف خطر عدم الذهاب إلى المدرسة“. ومن الواضح أن نقطة التركيز ينبغي أن تنصبّ على تضييق الفروق من خلال مسار الحياة في التعليم والصحة والفرص – بغض النظر عن الظروف أو العمر أو العرق أو الإعاقة أو نوع الجنس.

ويستدعي هذا التركيز من الزعماء تشجيع معمارية سياسية تحفز على النمو الاقتصادي الشامل للجميع في قطاعات تتسم بارتفاع تركُّز الفئات المهمّشة وتولِّد فرصاً للعمل ذات إنتاجية أكثر ولتستوعب العمال الأكبر سنّاً، وتعجِّل بظهور سوق عالمية للأشخاص فوق سن الخمسين.

ويجب علينا بصورة أوسع عندما نسعى إلى القضاء على الفقر المدقع، أن نركّز اهتمامنا على كسر الحلقة المزدوجة الاتجاه بين الفقر والشيخوخة، حيث تؤدّي ظروف المعيشة القلقة إلى استبعاد المسنّين من حياة المجتمع.

وتساعد الصحة الجيدة المسنّين على العيش في حياة كاملة منتجة حتى سن السبعين والثمانين والتسعين. وهي تساعد في دعم علاقات دائمة بين الأجيال وهي علاقات كثيراً ما تعني الفرق بين الحياة والموت، وخاصة عندما يصبح الأطفال يتامى بسبب الإيدز والعمالة والهجرة وغير ذلك من الظروف. وفي ضوء ما سبق فإن السكان الذين يسيرون نحو الشيخوخة ينشئون حقائق صحية جديدة يشق التعامل معها.

وعلى صعيد العالم، يوجد قرابة ٦٣ مليون شخص فوق سن الستين يعانون من ضياع حاسة السمع وتعيش نسبة مذهلة منهم تصل إلى الثلثين في البلدان النامية. ويعاني

١٢٠ مليون شخص من سن ٦٠ سنة وما فوقها من اعتلال البصر ويعيش ثلاثة أرباعهم في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يقع قرابة ٨٠ في المائة من الوفيات بسبب أمراض غير مُعدية في بلدان الدخل المنخفض والدخل المتوسط. والمشاكل الصحية المتصلة بالعمر – بما في ذلك الأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والسكتة الدماغية – تؤثّر بصورة غير متناسبة على المسنّين في البلدان الأكثر فقراً بسبب عدم توفُّر الوقاية وسوء فرص الوصول إلى العلاج.

وتجاهد البلدان النامية لتعرف كيفية السيطرة على الزيادة في أمراض مثل السرطان أو السكّري، حيث لا تملك خبرة كثيرة. ولا يتوفّر التمويل في كثير من الأحيان لتدابير العلاج الوقائية مثل انتظام الفحوص الطبية أو فحص البصر أو الحملات الإعلامية الداعية إلى الغذاء الصحي وممارسة الرياضة. وفي النهاية، يتم إهمال التخطيط لشيخوخة صحية.

ويتعيَّن على قيادات الرعاية الصحية في البلدان التي تستعد لشيخوخة سكانها ألاّ تكتفي بمجرد ردّ الفعل. إذ يتعيّن عليها أن ترعى ثقافات الشيخوخة الصحية حيث تقوم مبادرات الوقاية من الأمراض وتخفيفها، مع تمكين المسنّين من الاستمرار على قدرتهم في الحركة الاستقلال في مجتمعاتهم. وإذا كان لنا أن نجني فوائد العيش لمدة أطول فإنه يجب علينا أن نستثمر في الشيخوخة الصحية – وأن نشكِّل مؤسساتنا لتلائم بدرجة أكبر احتياجات مجتمع يسير نحو الشيخوخة.

ومع وجود تحرّكات ديمغرافية كبرى ظهرت الدعوات إلى وجود بيانات مجزّأة بدرجة أكبر حسب العمر. ولكن الوصول إلى هذه البيانات لا يزال يمثّل مشكلة نظامية. وفي كثير من البلدان، يصل الافتقار إلى البيانات إلى درجة الهاوية بحيث يصبح غير الممكن الحصول على وثائق تعريف الهوية الأساسية من أجل الوصول إلى الاستحقاقات والحماية الاجتماعية.

ولكننا نعيش في عصر رقمي تحسّنت فيه أحجام البيانات ونوعيتها بمقدار الضِعف. ويجب أن نبدأ بتعيين من يتعرّضوا للإهمال وسبب إهمالهم. ويحتاج صانعو السياسات إلى الوصول إلى البيانات التي يمكن أن تغيِّر الحياة فعلاً. والوصول إلى البيانات يمكن أن يساعد صانع السياسة في مطالبته بالإنفاق العام وأن يضيف المعلومات القائمة على الأدلّة لدعم مسار للسياسة العامة أو يعرض الحقائق لاستهلاك الجمهور.

وتذكِّرنا ثورة البيانات بأن ”المشاعات العالمية“ لا تزال أرضاً خصبة لكي تتعلم البلدان من بعضها البعض. وهذا هو محور العمل الدولي لرابطة المتقاعدين الأمريكية: وسيكون من صالح الجميع أن يجري تقاسم النظرات الجديدة والنُهُج الجديدة إزاء تحديات مشابهة.

وتنظر رابطة المتقاعدين الأمريكية إلى طول العمر من زاوية الإنجاز والفرصة، وليس من زاوية المشكلة. ونحن نفهم تماماً رغم ذلك أن السياقات التي يجري فيها معالجة الشيخوخة تختلف اختلافاً صارخاً. ففي بعض البلدان النامية، قد تكون التحدّيات هائلة لأن البنية التحتية للسياسة الاجتماعية لا تزال غير كافية أو غير موجودة. وحتى في هذه الحالة، يمكن أن نتعلَّم الكثير من جميع المجتمعات عن كيفية صياغة مفاهيم قضايا الشيخوخة ورعاية المسنِّين.

وهكذا، وبينما تعتبر الشيخوخة قضية إنمائية عالمية، فإن فرصنا لإحراز التقدُّم هي فرص محلية ويمكن أن تتحقق في المجتمعات المحلية. والمهمة التي نواجهها هي إعادة النظر في رؤيتنا لما نريد أن تكون عليه مجتمعاتنا وأن يكون التخطيط لهذه الرؤية من منظور أكثر بهجة لمعنى الشيخوخة.

وعلى الحكومات أن تبذل الكثير، في وقت يؤثّر فيه السكان الذين يسيرون نحو الشيخوخة على الطريقة التي يرعى بها المجتمع مواطنيه. وتشجِّع رابطة المتقاعدين الأمريكية لجنة التنمية الاجتماعية على دعم جدول أعمال إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يتسم بإدراج الجميع وتمكينهم.

وفي النهاية، فإن علينا أن نوجّه إلى أنفسها السؤال التالي: ما هو نوع العالم الذي نريده؟ والإجابة بالنسبة لنا واضحة: إننا نريد عالماً يعيش فيه الجميع بكرامة – ويعيشون حياة يتمكّنون فيها من الوصول إلى رعاية صحية جيدة وبتكلفة محتملة، وفرصة لتحقيق الأمن المالي طوال الحياة، وحياة يتمتع فيها كل شخص بفرصة واقعية لمتابعة حلمه وتحقيقه صغاراً كانوا أم كباراً.

وتهنِّئ رابطة المتقاعدين الأمريكية لجنة التنمية الاجتماعية لتنظيم هذه الدورة وتشجِّع جميع المشاركين على التماس نتائج تدفع قُدماً جميع الاتفاقات السابقة.